التردد في اخذ اللقاح: معاداة التحصين في الأردن وامر الدفاع 35

تعد معاداه التحصين ظاهرة قديمة حديثة حيث ان المشككين في فوائد التحصين والمتخوفين من ردة فعل الجسم من التحصين موجودون منذ اختراع المطاعيم، ولكن كانت لورقة بحثية الأثر البالغ في نشر هذه الظاهرة حيث ربطت هذه الورقة البحثية بين مطعوم الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية مع انتشار التوحد بين الأطفال. لم تتلق هذه الأفكار رواجا كبيرا في الأردن ومن الممكن ان يعزى هذا الى ان الافراد وخاصة الأكبر عمرا لمسوا بشكل شخصي إثر المطاعيم على اقرانهم والحماية من اثار هذه الامراض. في شهر شباط من العام 2020 بدا الاردن التعامل مع اول حالة من مرض كوفيد المستجد الذي تم مجابهته بإغلاقات للحدود الدولية والحجر المؤسسي على المصابين ومن ثم الاغلاق الشامل الذي كان من المفترض ان يستمر لأسبوعين، ولكنه امتد لأشهر.

مع ان ردة الفعل السريعة للحالة الوبائية حافظت على نسب إصابة قليلة نسبيا، ولكن مع اول انفراجه بدأت الحالات المرضية بانتشار بشكل سريع حتى بداية عام 2021 الذي بدأت فيه دفعات من اللقاح تصل الأردن من خلال برنامج منظمة الصحة العالمية كوفاكس وقد كانت البداية برامج التحصين الوطني معتمدة على اللقاحات التي يوفرها البرنامج.

لدى بداية التحصين ضد كوفيد المستجد ظهرت بوادر التردد لدى العاملين في القطاع الطبي الذين كانوا في مقدمة أولويات التحصين لعملهم بشكل مباشر مع اعداد كبيرة من المصابين. انتشر هذا الشعور لدى المواطنين مع بدا حملة التحصين التي بدأت باستهداف الناس وفقا لفئاتهم العمرية من الأكبر عمرا الى الأصغر. وقد قامت عدد من الجهات الاكاديمية بقياس اراء المواطنين حول هذا الموضوع إضافة الى قياس الدولة لمدى تلبية المواطنين لدعوات ومواعيد التحصين.

انتبهت وزارة الصحة الى هذه المشكلة، ولكن انخفاض كبية اللقاحات المتوفرة حددت قدرتها على التجاوب حيث ان الاقبال الكبير دون وجود الكمية الكافية ستسبب حرجا كبيرا لها وعليه فان برامج مكافحة التردد تأخرت نسبيا مقارنه بانتشار الاخبار المغلوطة و الزائفة حيث ركزت الحكومة في هذه الفترة على التعامل مع الجائحة كغمامة صيف عابرة من الممكن ان تعبر دون استثمار الكثير في البرامج الاجتماعية و ان الأولية عي بالمحافظة على التباعد كأساس في الوقاية.

قام الأكاديميين بقياس أسباب التردد لدى العاملين في القطاع الصحي وعند عموم الشعب وكانت هناك العديد من المؤشرات على وجود تباين في أسباب التردد حيث ان الأطباء كانوا أكثر تقبلا للقاح من زملائهم العاملين في القطاع إضافة الى مستوى اعلى من المعرفة وان الاناث كانوا اقل معرفة من نظرائهم حول اللقاح وذوي سلوك أكثر سلبية. انا شعبيا فقد قامت دراسة بقياس الاختلاف في تقبل اللقاح شعبيا بدراسة كمية/نوعيه أظهرت تباين في درجة التقبل بين الناس حسب فئاتهم العمرية ومستوى الدخل والتعليم، حيث أظهرت الدراسة ان تقبل الافراد من ذوي الدخل المحدود انخفض نسبيا مقارنا بأقرانهم من ذوي الدخل المرتفع الذين ازدادت نسبة تقبلهم للقاح بشكل كبير جدا.

وقد أوردت الوكالات الاعلامية عدد من الاخبار القائمة على التردد الشعبي اتجاه التحصين و مدى اثر هذه المشكلة و ابعادها على البرنامج و خاصة ان الفئات الشعبية التي كانت اكثر عرضه للمعلومات الزائفة كانوا من الأكبر عمرا منمن يحملون الكثير من الامراض المزمنة و قد زادت تغطية وكالات الاعلام للتردد و اخذ الامر على قدر اكبر من الجدية و خاصة بعد توافر كميات جيدة نسبيا من المطعوم. و قد دعمت وكالة الصحة العالمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين جهود مكافحة التردد و اخذى الموضوع على أبرز أوجه الجدية حيث ان الفئات الهشة هي الأكثر عرضة لأثار الفايروس على المدى القصير و المتوسط و قد قامت الدولة بتوفير اللقاح لجميع القيمين على أراضيها بغض النظر عن قانونية أوضاعهم.

في البداية كانت الحكومة غير مكترثة للمشكلة وخاصة في ظل شح المطاعيم , و لكن مع توافر مخزون كافي بدأت الحكومة بمحاولة تحفيز الناس عن طريق حملات التوعية الإعلامية من المعروف ان هذه الحملات ليست ذات فائدة كبيرة حيث انها لا تقيس أسباب التردد و تعالجها و عليه فانه و عند مراجعه القرار لم يتم قياس أسباب التردد وخاصة الفرق بين الكبار بالسن و الأصغر سنا، الاكثر عوزا و الأقل عوزا و كن مع ما سبق فان الاهتمام الحكومي كان قد ازداد خاصة في ظل الاثار الاقتصادية التي بدأت تكون أكثر وضوحا و التفكير الجدي بعوة الحياة الى سبق و خاصة انه خلال الجائحة توقف تحصيل الضرائب و الرسوم من المواطنين و الاعمال. مع انهاء الاغلاقات وإطلاق مصفوفة العودة الى الحياة الطبيعية قامت الدولة باشتراط استخدام دليل التطعيم على جميع مستخدمي المرافق الحكومية من المراجعين ومعاقبة غير المتقيدين. قامت الدولة باشتراط التطعيم او الفحوصات (ذات الكلفة المرتفعة نسبيا) على جميع الموظفين بالقطاع العام والخاص وإلزام المنشاءات بعدم ادخال المواطنين والمراجعين غير المحصنين في القطاع العام و الخاص دون نتيجة فحص حديثة و تحت طائلة المسؤولية و العقوبات المحددة. ومن هنا فان ثنائية الاقتصاد والمصلحة العامة مقابل الحرية الشخصية و القناعة بدأت بتجربة إنسانية الى حد ما.

في ظل ما سبق فان التباين في الآراء اتجاه الإجراءات الحكومية حول الاتجاه العام لمواجهه هذه المشكلة حيث ان هناك عده فرق كانت تركز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي و اثر الجائحة الذي بدا بالظهور على ارض الواقع حيث كانت الخطة الحكومة تقوم على الدخول الى صيف امن يعود بالسياحة الى مستويات ما قبل الجائحة قدر الإمكان و العودة الى النشاط الاقتصادي الى ما قبل الجائحة و خاصة مع تحمل مؤسسة الضمان الاجتماعي جزء من المسؤولية المادية تجاه منتسبيها الامر الذي كشف قدر كبيرا من عدم المساواة الاجتماعية التي تضرر منها العاملين في اقتصاد الاعمال المستقلة (gig economy).

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الجهة الفاعلة** | **القطاع** | **الراي** | **الموقف** | **المحرك** | **القوة** |
| وزارة الصحة | تنفيذي | تدعم القرار الذي يعتبر اقل حدة من قانون الصحة العامة. | متوسط الدعم | صحي | عالي |
| رئاسة الوزراء | تنفيذي | الحاجة الى العودة الى مستويات اقتصادية لما قبل الجائحة لتلافي الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنتج. عودة الرسوم والضرائب الممولة لأعمال الدولة. | عالي الدعم | اقتصادي/ اجتماعي | عالي |
| المركز الوطني لإدارة الازمات | تنفيذي | دعم المركز القرار لمحافظته على الوضع الصحي والاجتماعي الذي قد سبب تحديات خلال بداية الجائحة | عالي الدعم | أمني | عالي |
| وزارة الداخلية | تنفيذي | دعمت الوزارة تغليظ العقوبات والإجراءات | عالي الدعم | أمني /اجتماعي | عالي |
| مديرية الامن العام | تنفيذي | يقلل القرار من نسب استنزاف مديرية الامن العام للموارد البشرية والمادية الذي كان حاصل فترات الاغلاق | متوسط الدعم | أمني | ضعيف |
| المحكمة الإدارية العليا | قضائي | عطل العمل من خلال امر الدفاع بالعمل بالتشريعات النظامية وعليه فان المحكمة قد تستطيع النظر في القضايا والتظلمات بأثر رجعي | متوسط الرفض | قانوني | عالي |
| مؤسسة الضمان الاجتماعي | تكافلي | القرار يخفف من مدفوعات المؤسسة من رواتب المتعطلين عن العمل | دعم متوسط | اجتماعي/ اقتصادي | ضعيف |
| وزارة العمل | تنفيذي | يخفف هذا القرار من إثر قرار الدفاع 4 الذي منع الاستغناء عن المتعطلين فترة الاغلاقات | دعم عالي | اقتصادي | متوسط |
| مجمع النقابات المهنية | اتحادات | رفضت النقابات القرار لدورها في الدفاع عن جميع افرادها بغض النظر عن قناعاتهم | ضعيف الرفض | صحي/ اجتماعي | ضعيف |
| وزارة الأوقاف | تنفيذي | دعمت القرار دون سبب واضح | متوسط الدعم | اجتماعي | متوسط |
| وزارة التربية والتعليم |  | دعمت القرار لعودة الطلاب الى مدارسهم وتخفيف العبء الاقتصادي عن الأهالي الناجم عن التعليم عن بعد | متوسط الدعم | اجتماعي/ اقتصادي | ضعيف |
| زعامات دينية | شعبي | رفضت القرار كونه يتحامل على قناعات المواطنين | ضعيف الدعم | اجتماعي | ضعيف |
| قيادات محلية | شعبي | تم دعم القرار من عدد كبير من الزعامات المحلية التي كانت ذات مشاركة محدودة في وضعه | ضعيف الدعم | اجتماعي | ضعيف |
| نقابات التجار | تجاري | دعمت القرار والتصور الحكومي كونه يهدف الى إعادة العجلة الاقتصادية للدوران وتحفظت على القرارت التي تعاقب المنشاءات لصعوبة تنفيذ القرار على المنشأة الصغيرة | ضعيف الرفض | اقتصادي | ضعيف |
| عمال المياومة | شعبي | تضارب الراي | غير محدد | اقتصادي اجتماعي | ضعيف |
| البلديات | تنفيذي | دعمت بشكل ضعيف لتخوفهم من القدرة على تنفيذ عمليات المراقبة | ضعيف الدعم | اقتصادي/اجتماعي | ضعيف |
| وسائل الاعلام الحكومية | اعلام | قامت وسائل الاعلام بتسليط الضوء على النتيجة المرجوة من هذا القرار. | متوسط الدعم | اجتماعي | متوسط |
| وسائل الإعلام الخاصة المحلية | اعلام | تناولت عددا من صعوبات التنفيذ للقرار وعدم عدالته الى حد ما اتجاه بعض الفئات الشعبية | ضعيف الرفض | اجتماعي | متوسط |
| وسائل الإعلام الخاصة دولية | اعلام | رفض القرار باعتباره يجبر العاملين على التحصين ويميز تجاه غير المحصنين | ضعيف الرفض | اجتماعي | عالي |
| لجنة الأوبئة | استشاري | دعمت القرار لغايات مكافحة التردد في التحصين | متوسط الدعم | صحي | متوسط |
| منظمة الصحة العالمية | استشاري | رفضت القرار بنائا على ان قرار التحصين يخص الفرد وعليه فانه يجب احترام هذا القرار وعدم الدفع نحو التحصين عن طريق العقاب | ضعيف الدعم | صحي | عالي |
| المفوضية السامية لشؤون اللاجئين | مجتمع مدني | رفضت القرار بنائا على ان قرار التحصين يخص الفرد وعليه فانه يجب احترام هذا القرار وعدم الدفع نحو التحصين عن طريق العقاب | متوسط الرفض | صحي | متوسط |
| الأونروا | مجتمع مدني | دعمت القرار لأثره على تكوين المخيمات والكثافة السكانية فيها و عدم قدرتها على مكافحة التردد و بنفس الوقت رفضت القرار بنائا على ان قرار التحصين يخص الفرد وعليه فانه يجب احترام هذا القرار و عدم الدفع نحو التحصين عن طريق العقاب | ضعيف الدعم | صحي/ اجتماعي | ضعيف |
| مبادرات المجتمع المدني | مجتمع مدني | دعمت القرار مع التشديد على ان مكافحة التردد تتم عن طريق المشاركة الفاعلة والانخراط مع المترددين والإجابة على اسئلتهم و مخاوفهم. | متوسط الدعم | اجتماعي | ضعيف |

ان تصورات العامة للجميع كانت حول تتمحور حول العودة الى الحياة الطبيعية، ولكن يبقى للتحصين المجتمعي المقياس الأهم في هذه العملية وعليه فان التردد في الحصول على المطعوم كان تحدي مجتمعي بحاجة الى توجه سياسي تجاه هذه المعضلة فمن جانب يبقى للإنسان الحق باتخاذ القرار الطبي الذي يراه مناسبا بشكل مستقل، ولكن في المقابل فان استخدام هذا الحق بشكل فعال قائم على الحصول على المعلومة الطبية من مصدر امين وذو ثقة.

ان قرار الدفاع 13 على مقدار تجاهله لحقوق الانسان الأساسية بعدم التمييز أصاب مكمن المشكلة التي قامت في الأساس على عدم القدرة المواطن على التمييز بين المعلومة الطبية والمعلومة المغلوطة، ولكن يخفق هذا القرار في معالجة مدى اللامساواة حسب الحالة المادية و المنطقة حسب تقرير ابسوس و عليه و بما ان الغاية النهائية هي المصلحة العامة فان التردد بالتحصين تم التعامل معه من خلال سياسة عامه للدولة واضحة و تشاركية الى حد كبير عند وضع القرار.